منظمة التجارة العالمية والبيئة

لقد شكل ظهور منظمة التجارة العالمية كارثة على البيئة. فقد استخدمت التهديدات -التي تصدر في الغالب من الشركات وتؤيدها الحكومات - لقتل أي إجراء مبتكر يهدف إلى حماية البيئة، ولتقويض الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. إن تهديدات ومعارضات منظمة التجارة العالمية قد أدت بالفعل إلى تقويض وإضعاف قوانين نظافة الهواء وقانون الكائنات المهددة بالزوال في الولايات المتحدة. كما هددت تطبيق اليابان لمعاهدة كيوتو الخاصة بموضوع تزايد حرارة جو الأرض، والقوانين الأوربية المتعلقة بالسموم وإعادة التصنيع والديباجات الدلالية (Eco-lables) ، والقوانين الأمريكية المتعلقة بحماية أسماك الدولفين، وقانون الفخاخ الرحيمة (Humane Trapping law) في دول الاتحاد الأوربي.

ومما يزيد من سوء الوضع أن الشركات الصناعية قد شرعت في هندسة وتجهيز اعتراضات ضد القوانين البيئية. وترتكز هذه الاعتراضات على ما أوجدته دورة أورغواي من بنود جديدة معادية للبيئة. والواقع أن هذه البنود الجديدة قد أحدثت تحولا كبيرا. فبدلا من الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة في معاملة البضائع المحلية والأجنبية، نجد أن منظمة التجارة العالمية تصدر أحكاما تتعلق بقيمة مستويات حماية البيئة أو غير ذلك من الأهداف التي يسعى أعضاء المنظمة لتحقيقها.

تطبيق فعال وقوي للقوانين المناوئة للبيئة

لقد أضافت اتفاقيات دورة أورغواي عددا كبيرا من البنود المناوئة للبيئة وحماية الموارد الطبيعية، وذلك لتعزيز الموجود من قوانين اتفاقية الجات (GATT) والتي كانت قد لقيت معارضة نشطة من دعاة حماية البيئة. وتنص هذه القوانين الجديدة على مراجعة قطاع عريض من قوانين حماية البيئة وذلك للتأكد من عدم وقوعها في قائمة "المعوقات التجارية غير المرتبطة بالتعرفة الجمركية"

(Non-Tariff Barriers) وهو تعريف يُقصد به في الاصطلاح التجـاري، أي قانون أو سياسة خارج قائمة التعرفة الجمركية ولكنها تؤثر على التجارة).

إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول إجراءات الصحة العامة وصحة النبـاتات (Sanitary and Phytosanitary Measures) والتي يرمـز لهـا بالأحـرف الإنجليزية (SPS)، تقيّد بوضوح الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات فيما يتعلق بالأطعمة والسياسات الزراعية بما في ذلك القوانين الخاصة بحماية وسلامة الأطعمة، أو بحماية البيئة والإنسان والنباتات وصحة الحيوان. وقد أصبح من الممكن -بموجب هذه الاتفاقية -وصف كثير من السياسات التي تستخدمها الحكومات لمنع تسبب الأصناف الغازية في تدمير التنوع الحيوي فيها، بأنها مخالفة لقوانين منظمة التجارة العالمية.

أما اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمعوقات الفنية للتجارة (Agreement of technical Barriers to Trade) والتي يرمز لها بالأحرف الإنجليـزية (TBT)، فتطالب بجعل مواصفات المنتجات -وهي قوانين الدولة التي تحدد محتويات ومواصفات المنتجات -أقل تعويقا للتجارة، وأن تُؤسس- باستثناء عدد محدود من الحالات -على المعايير الدولية. كما تطالب اتفاقية التحصيلات الحكومـيـة (Agreement on Government Procurement)، الدول بأن لا تضع في حسبانها أي اعتبارات غير تجارية عندما تتخذ قرارات تجارية. أما اتفاقية الجوانب التجارية في الملكية الفكرية (Trade Related Aspects of Intellectual Property) والتي يُرمز لها بالأحرف (TRIPS)، فتطالب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتوفير حماية حقوق الملكية لأنواع النباتات المعدّلة جينيا، وذلك بالرغم من أنه لم يتم حتى الآن تحديد الآثار بعيدة المدى لهذه الأصناف النباتية على البيئة. ويتم فرض كل هذه الاتفاقيات باستخدام التهديد بفرض عقوبات، ومن خلال لجان الفصل في المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تعلن عن دعمها لمبادئ التنمية المستـمـرة، إلا أن سجلها يعكس منظومة من الأولويات تتنافى تماما مع هذا الزعم.[1] ويؤيد ذلك ما صرّح به الأمين العام السابق للمنظمة، ريناتو روغيرو Renato Ruggiero، وفي لحظة صراحة نادرة، بأن المعايير البيئية في منظمة التجارة العالمية "موعودة بالفشل وستؤدي إلى تدمير النظام التجاري العالمي".[2]

المثال رقم (١): الولايات المتحدة تضعف قانون نظافة الهواء انصياعاً لأوامر منظمة التجارة الدولية.

شنت منظمة التجارة العالمية أول هجوم لها على أحد القوانين البيئية المهمة بعد أشهر قلائل من تكوينها. فقد قضت إحدى لجان الفصل في النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في يناير من عام ١٩٩٦م، وفي سياق حكمها في شكوى تقدمت بها دولتا شيلي والبرازيل تحتجان فيها على أن لوائح قانون نظافة الهواء الأمريكي – التي تم تبنيها بموجب التعديلات التي أدخلت على القانون في عام ١٩٩٠م – تمثل خرقاً لقوانين المنظمة.[3] وصدرت تعليمات من المنظمة للولايات المتحدة تطالبها بتعديل قوانينها المتعلقة بنظافة وقود السيارات.[4] وقد استجابت أمريكا لتلك التعليمات بتبنيها سياسة للحد من مقدار المواد الملوثة في وقود السيارات. ومما يجدر ذكره أن وكالة حماية البيئة الأمريكية (U.S. Environment Protection Agency) قد سبق لها أن رفضت هذه السياسة بحجة أنها غير قابلة للتطبيق.[5]

فقد أصدرت وكالة الطاقة الأمريكية في عام ١٩٩٤ أمرا يقضي بتطبيق تعديلات عام ١٩٩٠م لقانون نظافة الهواء، ويطالب بالتقليل من مقدار المواد الملوثة في وقود السيارات. وقد طالب ذلك القانون بأن تتحسن مستويات نظافة وقود السيارات الذي يتم بيعه في معظم المدن الأمريكية التي ترتفع فيها معدلات التلوث، بمقدار ١٥٪ عن مستويات عام ١٩٩٠م. كما دعا الأمر الذي أصدرته الوكالة إلى أن يحافظ كل وقود السيارات الذي يتم بيعه في الأماكن الأخرى داخل أمريكا على مستويات نظافة تضاهي على الأقل مستويات عام ١٩٩٠م.

وبالنسبة لمنتجي وقود السيارات الذين تحتفظ لهم وكالة البيئة الأمريكية بوثائق عن مستويات نظافة منتجاتهم من وقود السيارات في عام ١٩٩٠م، فقد حددت لهم الوكالة مستويات من التحسن تعتمد على الأداء الفعلي لمعامل تكرير النفط. أما فيما يتصل بوقود السيارات الذي تنتجه معامل التكرير الأجنبية التي تبيع أقل من ٨٠٪ من إنتاجها في أسواق الولايات المتحدة (وليست مسجلة

لدى حماية البيئة الأمريكية)، والوقود الذي تنتجه معامل التكرير المحلية غير المسجلة، فقد ألزمتهم الوكالة بمستوى من النظافة مساو لمتوسط مستوى التلوث الذي حققته الشركات المسجلة في عام ١٩٩٠م.

لقد ادعت كل من فنزويلا والبرازيل في الشكوى التي تقدمتا بها للمنظمة أن قرار وكالة حماية البيئة الأمريكية يمكن أن يلحق أضرارا بإنتاجهما من وقود السيارات. وأعربتا عن تخوفهما من إمكانية أن يسمح هذا القانون الأمريكي المحايد في ظاهره، لبعض معامل تكرير النفط الأمريكية ببيع غازولين أقل نظافة من المتوسط المطلوب.

انحازت لجنة التحكيم التي نظرت في هذه الشكوى إلى جانب شركات إنتاج وقود السيارات في البرازيل وفنزويلا. ثم صدر في عام ١٩٩٦م حكم نهائي من هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وقضى بأن قانون نظافة وقود السيارات الأمريكي، قد يكون متحاملا ضد وقود السيارات الذي تنتجه جهات أجنبية.[6]

وفي أغسطس من عام ١٩٩٧م استبدلت وكالة حماية البيئة الأمريكية القانون الذي اعترضت عليه منظمة التجارة بقانون جديد "ينسجم مع التزامات الولايات المتحدة بقرارات منظمة التجارة العالمية". ويطابق هذا القانون البديل تماما مشروع قانون سبق لشركات إنتاج وقود السيارات أن تقدمت به لكنه قوبل بالرفض وقتها من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية بحجة أنه مُكلّف وغير عملي.[8]

وقد أطلقت قضية وقود السيارات تلك سلسلة من الشكاوى والاعتراضات الناجحة ضد عدد من القوانين المتعلقة بالصحة العامة وصحة البيئة. ونلاحظ أن أحكام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات GAAT التي صدرت حتى الآن في قضايا تتعلق بقوانين حماية البيئة، قد أدت (أو ستؤدي في حال تطبيقها) إلى إضعاف الإجراءات والقوانين المعنية.

المثال رقم (٢): إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون تفرغ قانون حماية أسماك الدولفين من محتواه

في عام ١٩٨٨م وبموجب تعديل أدخل على قانون حماية الثدييات البحرية (U.S. Marine Mammal Protection Act) ، والذي يُرمز له بالأحرف (MMPA) ، منعت منتجات أسماك التونا التي يتم اصطيادها بواسطة شباك طويلة من دخول أسواق الولايات المتحدة. وكان الدافع إلى وضع هذا القانون هو أن صيد أسماك التونا التي تتجمع تحت غطاء من أسراب أسماك الدولفين باستخدام الشباك المذكورة، قد أدى إلى قتل الملايين من أسماك الدولفين في تلك المنطقة[9] وتشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من سبعة ملايين من أسماك الدولفين، نفقت خلال فترة الثلاثين عاما الماضية جراء عمليات صيد أسماك التونا باستخدام هذا النوع من الشباك.[10]

وفي عام ١٩٩١م حكمت لجنة تابعة لمنظمة الجات ضد الفقرة ١٠١ (أ) (٢) من قانون حماية الثدييات البحرية الأمريكي،[11] والتي تحظر بيع أسماك التونا التي يتم اصطيادها بالشباك الطويلة في الأسواق الأمريكية، سواء صيدت في الولايات المتحدة أو في بلد آخر. وقد فسرت تلك اللجنة منطوق الفقرة القانونية الصادرة عن منظمة الجات، والتي تحظر التمييز بين المنتجات بناءً على مصادرها، بحيث تمنع التمييز بين المنتجات على أساس الطريقة التي تم إنتاجها بها. وفي عام ١٩٩٤م حكمت لجنة تابعة لاتفاقية الجات (GATT) مرة أخرى ببطلان قانون حماية الثدييات الأمريكي، استجابة لشكوى مماثلة جاءت هذه المرة من دول أوربية.[12]

وقد ردّت منظمة الجات (GATT) على قول الولايات المتحدة بأن الحظر يسري على شركات التونا الأمريكية والأجنبية على حد سواء، بقولها إنه احتجاج غير عقلاني ولا علاقة له بالموضوع. وكانت اللجنة الأولى قد قضت بأن القانون "غير ضروري" لحماية صحة أسماك الدولفين، وذلك لأنه كان يمكن للولايات المتحدة حماية أسماك الدولفين باتخاذ إجراءات أخرى لا تتضمن خرقا لقوانين اتفاقية الجات (GATT)، ولم يتم تنفيذ هذه الأحكام بشكل تلقائي وذلك لأنها صدرت عن منظمة الجات وليس عن لجان الفصل في النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وقد اتفقت المكسيك والولايات المتحدة على عدم تطبيق ذلك

الحكم بسبب خوفهما من أن يؤدي تطبيقه إلى عرقلة إجازة اتفاقية النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية).

لكن، وفي عام ١٩٩٥م وبعد أن أجيزت اتفاقية النافتا ومارست منظمة التجارة العالمية عملها، طالبت المكسيك بتطبيق الحكم الذي سبق أن أصدرته منظمة الجات. ولأن بيل كلينتون كان حريصا وقتذاك على تفادي ردة الفعل الشعبية التي قد تنشأ إذا ألغت منظمة التجارة العالمية قانون سلامة أسماك الدولفين، فقد بعث برسالة إلى الرئيس المكسيكي في ذلك الوقت، إرنستو زديليو، مبينا له فيها أن إضعاف القانون يشكّل "أولوية كبرى لإدارته وله هو شخصيا".[13] وفي عام ١٩٩٧م، نجح بيل كلينتون في تطبيق الأمر الصادر عن منظمة الجات، وأفرغ القانون من محتواه رغم المعارضة التي لقيها من أعضاء الكونغرس المؤيدين لقانون حماية الثدييات البحرية وتحالف جماعات الدفاع عن البيئة وحقوق المستهلك وغيرها من جماعات الدفاع عن المصالح القومية.

وفي عام ١٩٩٩م، ولأول مرة خلال عشر سنوات، سُمح لشركات بيع التونا التي تستخدم الشباك الطويلة ببيع إنتاجها داخل الأسواق الأمريكية.

لقد كان لهذه السابقة التي تمثلت في الحكم الصادر من منظمة الجات، تداعيات خطيرة وواسعة النطاق. فقد منع القانون الدول من التمييز بين طرق الإنتاج المختلفة حتى إن كانت تهدف بذلك إلى تحقيق هدف مشروع بيئي أو اجتماعي. وبناءً على هذا الحكم فإن حظر استخدام الفراء المُنتج عن طريق ضرب حيوانات الفقمة القطبية، يمكن أن يكون غير قانوني في نظر الجات، وكذلك السياسات التي تحظر المنتجات التي يُستخدم الأطفال في صناعتها، بل حتى المنتجات التي تستخدم فيها السخرة.

وفي عام ١٩٩٨م حكمت إحدى لجان الفصل في المنازعات بمنظمة التجارة العالمية ضد بنود من قانون حماية الكائنات المهددة بالزوال الأمريكي، والذي يحظر دخول منتجات الجمبري الذي يتم صيده بشباك غير مزودة بأجهزة حماية السلاحف البحرية إلى أسواق الولايات المتحدة[14] وهو قانون مُلزم للولايات المتحدة وشركات الصيد البحري الأجنبية، وجاء تطبيقه بناءً على التزام الولايات المتحدة بمقررات مؤتمر التجارة الدولية في الكائنات المهددة بالزوال (Convention on International Trade in Endangered Species)

وماذا بعد ؟ شركات تهدد باستصدار أمر من منظمة التجارة العالمية لإبطال مفعول عدد من المبادرات البيئية

تقضي النصوص الجديدة الصادرة عن دورة أورغواي -مثل اتفاقية العوائق الفنية للتجارة (Agreement on Technical Barriers to Trade) ببطلان القوانين التي تحظر دخول المنتجات إلى الأسواق بسبب الكيفية التي تُصنّع أو تعالج بها، حتى في حال تطبيقها على المنتجين المحليين والأجانب على حد سواء.

وتحدد اتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT) الإجراءات التي يتوجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اتباعها عندما تعلن عن معايير تتعلق بالمنتجات أو غير ذلك من اللوائح الفنية. وتسري بنود الاتفاقية على كافة المنتجات بما في ذلك المنتجات الصناعية والزراعية، ولكنها لا تنطبق على اللوائح الخاصة بسلامة الأغذية أو قوانين المنتجات الزراعية المتعلقة بالآفات الزراعية وصحة الحيوان. كما تحد من قدرة الحكومات على تنظيم التجارة بشكل يضمن حماية البيئة، وذلك بمطالبتها بأن لا تكون هذه القوانين واللوائح مقيدة للنشاط التجاري بأكثر مما يجب[15]، وأن لا تشذ عن المعايير الدولية.[16]

رغم أن اتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT) لم تتخذ حتى الآن مرجعاً من قبل لجان الفصل في النزاعات التابعة لمنظمة التجارة الدولية، إلا أن الولايات المتحدة قد استخدمت بنودها لحمل اليابان على تخفيف قوانينها المتعلقة بنظافة الهواء. مع العلم بأن هذه القوانين قد وضِعت بحيث تتطابق مع معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون المتفق عليها دولياً. كما استخدمت أيضاً لمهاجمة قوانين الاتحاد الأوربي التي تحرم استخدام فخاخ الصيد التي تعتبر قاسية في نظر المجموعة الأوربية. كما احتجت الحكومة الأمريكية بأن وضع ديباجات دلالية على المنتجات تبيّن أنها لا تضر بالبيئة-وهو إجراء يهدف إلى رفع درجة الوعي البيئي في أوساط المستهلكين-هو إجراء فني وينبغي أن يخضع للفحص بواسطة منظمة التجارة العالمية. كما رفعت كندا شكوى ضد الحظر الذي تفرضه فرنسا على مادة الإسبستوس Asbestos، مستندة فيها على اتفاقية الـ (TBT).[16]

التهديد رقم (١) :
الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على الاتحاد الأوربي ليتخلى عن معاييره الصارمة للحد من التلوث الناشئ من الصناعات الإليكترونية

في خطوة مهمة لجس النبض، استعان الاتحاد الأمريكي للصناعات الإليكترونية (American electronic association) والذي يرمز إليه بالأحرف (AEA)، والذي تنضوي تحت مظلته ٣٠٠٠ شركة من بينها شركتا موتورولا Motorola وإنتل Intel استعان بمنظمة التجارة العالمية لمهاجمة الاتحاد الأوربي بسبب طرحه لمشروع قانون يهدف إلى الحد من التلوث الذي تسببه صناعة المنتجات الإليكترونية.

وقد زعم الاتحاد المذكور أن هذا القانون يخالف لوائح منظمة التجارة العالمية من ثلاثة أوجه هي: أولا، أنه يحظر التجارة في نوع معين من المعادن الثقيلة التي تُستخدم في صناعات المنتجات الإليكترونية. ثانيا، أنه لا يستند إلى معايير دولية. وثالثا، كونه يسعى لتحقيق أهدافه بفرض قيود على التجارة لا تدعو إليها الحاجة.[18] وقد أبانت وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية للاتحاد الأوربي أن القانون يتناقض مع توجيهات منظمة التجارة العالمية، وناشدت الاتحاد أن يتبنى المواصفات الأمريكية التي تقل تشددا.[19]

لقد صُمم قانون الاتحاد الأوربي بحيث يقلل بقدر الإمكان من النفايات الناشئة عن الصناعات الإليكترونية، ولتحويل تكلفة معالجة هذه النفايات من الجمهور إلى شركات المنتجات الإليكترونية، وهو من القوانين الممتازة في نظر جماعات الدفاع عن البيئة[20] وينص القانون على أن تتحمل شركات المنتجات الإليكترونية المسؤولية عن منتجاتها أثناء تصنيعها وبعد تصنيعها وهناك ثلاثة أسباب دفعت جماعات الدفاع عن البيئة لامتداح القانون وهي:

أولاً: سيحظر القانون، اعتباراً من عام ٢٠٠٤م، المنتجات الإليكترونية التي تحتوي على معادن الرصاص والزئبق والكروم سداسي التكافؤ وموانع الحريق المعالجة بالهالوجين[21] وقد وصف اتحاد الصناعات الإليكترونية الأمريكي (AEA)القانون بأنه يفتقر للأساس العلمي.

ثانياً: ينص القانون على أن تكون نسبة ٥٪ من المكونات الإلكترونية البلاستيكية قابلة لإعادة التصنيع.

ثالثاً: يلزم القانون مصانع المنتجات الإليكترونية باستعادة المعدات الإليكترونية المستخدمة والتخلص منها. إلا أن الاتحاد الأوربي -وفقا لما يقوله الاتحاد الأمريكي للصناعات الإليكترونية -لا يحق له فرض شروط إعادة التصنيع على المنتجين الأجانب، وذلك لأن قوانين منظمة التجارة العالمية تنص على أنه ليس للاتحاد الأوربي مصلحة أو حق في تعزيز حماية البيئة في الدول الأجنبية التي تم فيها تصنيع هذه المنتجات[22] غير أن الاتحاد الأوربي قد احتج، وبحق، بأن له مصلحة كبيرة في وضع قوانين تنظم محتويات هذه المنتجات طالما أنها ستُستخدم في دول الاتحاد الأوربي في نهاية الأمر.

إلا أن الاتحاد الأوربي عرض في صيف عام ١٩٩٩م أن يقوم بمراجعة القانون. وقد تمخضت تلك المراجعة عن إسقاط عدد من البنود الرئيسة المتعلقة بإعادة التصنيع، ورفع الحظر على بعض المواد الخطرة.[23]

إن هذه القضية توضح بجلاء كيف أن أحكام منظمة التجارة العالمية تُحابي وتمالي الشركات ووزراء التجارة الذين يمثلونها، بقصد إعاقة أي تقدم على طريق وضع معايير بيئية أفضل. ففي حين تجهد الحكومات لمواجهة المخاطر البيئية، تقوم شركات التصنيع في الدول المنتجة باستصدار التهديدات من منظمة التجارة العالمية بقصد تعويق هذه الجهود. وعلى الدول التي تتبنى هذه الضوابط أن تختار أحد أمرين: إما أن تحمي مواطنيها أو تواجه لجان الفصل في النزاعات التابعة للمنظمة وما يعنيه ذلك من إمكانية التعرض للعقوبات.

التهديد رقم (٢): شركات صناعة السيارات في دول الاتحاد الأوربي تهاجم قوانين نظافة الهواء في اليابان

لقد التزمت الحكومة اليابانية، بموجب بروتوكول كيوتو (اتفاقية التسخين الحراري العالمي)، بخفض نسبة الغازات التي تتسبب في تدمير طبقة الأوزون (Green House Gases) بنسبة ٦٪ من النسب المحددة في عام ١٩٩٠م[24]. وكانت اليابان قد شرعت وقتذاك في تطبيق خطة شاملة لخفض معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون Co2 في الهواء. وقد تضمن تلك الخطة تحديد معايير جديدة لجودة وقود السيارات وبخاصة السيارات ذات الوزن المتوسط، والتي كانت ملزمة بمعايير أقل تشدداً[25] ويطالب القانون الياباني أن يكون معدل ثاني أكسيد

الكربون الذي تنفثه ماكينات السيارات مساويا لما تنفثه معظم الماكينات غير الملوثة للهواء من ذوات الوزن المتوسط. ومما يجدر ذكره أن معظم الماكينات غير الملوثة للهواء التي تصنف ضمن قائمة الوزن المتوسط، هي من صنع شركة متسوبيشي (Mitsubishi)[26].

احتج الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٩م على الإجراء الياباني وأرسل خطابا إلى منظمة التجارة العالمية ومعاهدة المعوقات الفنية للتجارة، يعلن فيه عن استيائه من هذه القوانين اليابانية الجديدة[27]. وحذت الولايات المتحدة حذو الاتحاد بأن رفعت شكوى مماثلة نيابة عن شركتي فورد Ford وديملر-كرايسلر Daimler Chrysler - لصناعة السيارات[28]. وقد عبرت الولايات المتحدة في الثامن من مارس من عام ١٩٩٩م، ضمن رسالة وجهتها الخارجية اليابانية، عن تأييدها لهدف القانون الياباني والمتمثل في خفض معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون الخارج من ماكينات السيارات، إلا أنها أضافت أن القوانين اليابانية الجديدة ربما تكون مخالفة للوائح منظمة التجارة العالمية[29]. وقد اعترضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على تأسيس اليابان لمعاييرها الجديدة على أداء الماكينات التي تنتجها شركة متسوبيشي. كما استشهدتا بنصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومعاهدة العوائق الفنية للتجارة، للتدليل على أن هذا الإجراء الياباني الجديد يمارس سياسة التمييز ضد شركات السيارات الأجنبية التي لا تستخدم ذلك النوع من الماكينات. وكان رد اليابان على ذلك هو أن القانون سيطال السيارات التي لا تتوفر فيها تقنية تخفيض معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون، وذلك لتسببها في زيادة معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، الأمر الذي يجعل اليابان لا تفي بالتزاماتها الناشئة عن توقيعها لاتفاقية كيوتو. كما احتج المسؤولون اليابانيون بأن القانون الجديد قد صيغ بطريقة مرنة، وأنه يسمح لمصنعي السيارات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بالوفاء بهذه المعايير بالكيفية التي تروق لهم. وأوضحوا أن القانون لا يطالب مصنعي السيارات الأمريكية والأوربية باستخدام ماكينات متسوبيشي، بل كل ما يريده منها هو أن تحافظ على مستويات مماثلة من جودة الوقود.

ومازلنا ننتظر لنرى إن كان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة سيرفعان شكوى رسمية لمنظمة التجارة العالمية ضد هذه القوانين الجديدة في اليابان.

إنه إذا صدر حكم بأن بروتوكول كيوتو- والذي لا يشتمل على أي بنود مقيدة للتجارة - يناقض قوانين منظمة التجارة العالمية، فحينئذ يكون تهديد هذه المنظمة لصحة البشر ولسلامة واستقرار البيئة، أشد خطورة مما كنا نتصور.

التهديد رقم (٣) : الأوربيون يخففون الحظر على منتجات الحيوانات التي يتم صيدها بوسائل قاسية

لقد اهتم الاتحاد الأوربي بقضايا حقوق الحيوانات منذ وقت طويل. وقد سن الاتحاد قوانين تقدمية تحرم المعاملة القاسية للحيوانات، وذلك في الممارسات المتعلقة بتربيتها أو نقلها أو ذبحها. وقد حاول الاتحاد في عام ١٩٩١م توسيع هذا القانون ليشمل عمليات صيد حيوانات الفراء، إلا أنه لقي معارضة من الولايات المتحدة وكندا واللتين هددتا برفع شكوى ضد القانون لمنظمة التجارة العالمية، وأفلحتا في تقويض الاقتراح الأوربي الجديد في نهاية المطاف.

كان الاتحاد الأوربي قد حظر - ابتداءً من عام ١٩٩٥م -استخدام الفخاخ الفولاذية التي تعلق برجل الحيوان، وذلك لثلاثة عشر نوعاً من حيوانات الفراء[30] ومعنى ذلك أن استيراد منتجات الفراء الذي ينتج باستخدام ذلك النوع من الفخاخ، سيصبح محظورا ابتداءً من عام ١٩٩٥م، ما لم تمنع الدول المصدرة لهذه الفراء استخدام هذا النوع من الفخاخ، أو تلتزم بالمواصفات الإنسانية للصيد.

احتج منتجو الفراء والفخاخ الفولاذية في كل من روسيا وأمريكا الشمالية بأن هذه القوانين الجديدة تشكل قيودا ظالمة على التجارة. كما ذكروا أنها تهدف إلى التأثير على ممارسات في دول أخرى (أغلب الحيوانات المعنية بالقانون الأوربي تستوطن قارة أوربا ولا يوجد منها خارج القارة سوى عدد قليل)، وأنها تمارس سياسة التمييز ضد الواردات بناءً على طريقة تصنيعها بدول أجنبية.

وبعد تهديدات مطوّلة من قبل منظمة التجارة العالمية والولايات المتحدة، عقد الاتحاد الأوربي صفقة ضعيفة مع الولايات المتحدة. وقد تضمنت تلك الصفقة منح منتجي الفراء فترة سماح تستمر لست سنوات، يجوز لهم أثناءها استخدام الفخاخ الفولاذية، وأن تستمر الولايات المتحدة خلال هذه الفترة في تصدير

الفراء إلى أوربا[31] وكان المدافعون عن حقوق الحيوان قد احتجوا بأن لغة الاتفاق بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة غامضة بشكل يجعلها غير قابلة للتطبيق.

ومن الممكن أن يكون لتهديد منظمة التجارة العالمية وما تلاه من اتفاق ضعيف، تداعيات مستقبلية على السياسات الأخرى المتعلقة بالمعاملة الإنسانية للحيوانات مثل قوانين الذبح والنقل واختبار المنتجات الاستهلاكية على حيوانات المعامل وأساليب تربية حيوانات الفراء.

التهديد رقم (٤) : الولايات المتحدة تهدد برفع قضية لمنظمة التجارة العالمية ضد تطوع بعض الجهات بوضع ديباجات دلالية على المنتجات تبين عدم إضرارها بالبيئة.

إن نظام وضع بطاقات دلالية (Labels) تبيّن عدم إضرار المُنتج بالبيئة، هو إجراء يُراد به التفريق بين المنتجات بناءً على معايير اجتماعية أو بيئية. ويمكن لهذه البرامج أن تكون طوعية أو إلزامية، وأن تشرف عليها جهات معترف بها سواء من داخل الحكومة أومن مؤسسات مستقلة. ومن أمثلة البرامج الإلزامية المعروفة التي تصحبها شهادات توثيق: تحديد معدلات الطاقة في الأجهزة، وقانون حماية أسماك الدولفين الذي سنته الولايات المتحدة مؤخرا وأفرغته منظمة التجارة العالمية من محتواه. ومن أمثلة برامج وضع البطاقات الطوعية المشتملة على إجراءات توثيق وتقوم بتنفيذها مؤسسات من القطاع الخاص، فتشمل برنامج غرين سيل (Green seal) و نورديك سوان (Nordic Swan) في الولايات المتحدة ، وبلو آنجل (Blue Angle)في ألمانيا. وقد طرح الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٢م برنامجا طوعيا لوضع بطاقات على المنتجات تبيّن عدم إضرارها بالبيئة.[32]

وفي عام ١٩٩٦م شنت مجموعة من الشركات الأمريكية هجوما ضاريا ضد هذا النوع من البرامج. وقد كانت تلك الشركات تعمل تحت مسمى "التحالف من أجل كشف الحقيقة في معلومات التسويق البيئي" (The Coalition for Truth in Environmental Marketing Information). وقد ضم ذلك التحالف اتحادات صناعة البلاستيك والإليكترونيات والمواد الكيماوية والتغليف، بالإضافة إلى اتحاد صناعات مواد البقالة الأمريكي واتحاد مصانع الأغذية القومي[33]كان الهدف الأول لهذا التحالف هو حث أمريكا على اتخاذ موقف يدفع منظمة

التجارة العالمية إلى إنهاء نظام وضع البطاقات البيئية، وكثير من البرامج الإلزامية الأخرى، وذلك بإعلان مخالفتها للوائح منظمة التجارة العالمية.

وفي مارس من عام ١٩٩٦م، تقدمت الولايات المتحدة بعرض يحدد ست مواصفات للبطاقات التي تقرها منظمة التجارة العالمية.[34] وقد اتضح لاحقا أن الشركات هي التي أعدت هذا الاقتراح، وذلك عندما تسرّبت نقاط الاقتراح إلى خارج دوائر الحكومة الأمريكية. إذ ظهر على مسودة الاقتراح – وبوضوح – رقم الفاكس الخاص بالشركة القانونية التي أعدتها، وهي شركة تعمل لحساب الشركات الأمريكية المنضوية تحت لواء التحالف الذي سلفت الإشارة إليه. وقد ساعد الجدل الذي دار حول مصدر الاقتراح على إذكاء نار حملة سريعة قادتها جماعات الدفاع عن البيئة وحقوق المستهلك والمتحالفين معهم من أعضاء الكونغرس الأمريكي، والذين وحدوا جهودهم في تحالف باسم "احموا حيوانات الفقمة" (Save the Seals).

ويفرض ذلك الاقتراح الذي وضع بطريقة فضفاضة، معايير سخيفة وتعجيزية على الجهات التي تتولى عملية التوثيق. إذ يلزمها مثلا بإثبات أن برنامجها لا يحرم الواردات من فرص المنافسة المتكافئة، وأن لا يشكل عائقا للتجارة الدولية، وأن يكون مؤسسا على أدلة علمية وموضوعية.[35]

لقد بقيت قضية برامج البطاقات البيئية بلا حل حتى هذه اللحظة. فقد انتهت اللجنة التي كُلِفت بالنظر في القضية إلى طريق مسدود. إلا أن الولايات المتحدة وكندا قد أثارتا مؤخرا قضية البطاقات من جديد، وذلك ضمن شكوى تقدمتا بها إلى لجنة العوائق الفنية للتجارة ضد اقتراحات تقدمت بها بريطانيا ودول أوربية أخرى وتتضمن وضع بطاقات على الأطعمة المعدلة جينياً.[36] وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت بالفعل عن خططها لرفع شكوى لمنظمة التجارة الدولية ضد برنامج وضعته دول الاتحاد الأوربي يلزم منتجي هذا النوع من الأغذية بوضع ديباجات تبيّن مصادر السلع.[37]

الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف تصطدم بلوائح منظمة التجارة العالمية

تشكل الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (Multilateral environmental Agreements) والتي تغطي قضايا مثل التغير في المناخ وتلوث الهواء والكائنات المهددة والتجارة في المواد الخطرة، تشكل تجسيدا لالتزام العالم وللتقدم الذي أحرزه في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها. لكن، وبرغم ذلك، نجد أن عددا كبيرا من لوائح وقوانين منظمة التجارة العالمية تتناقض تناقضا صارخا مع مقررات هذه الاتفاقيات، بما في ذلك الاتفاقيات التي انعقدت وسرى مفعولها قبل ظهور منظمة التجارة العالمية.

وهناك وجوه اختلاف عديدة بين بنود هذه الاتفاقيات وقوانين منظمة التجارة العالمية. أولا، بعض الاتفاقيات البيئية الدولية تقيّد التجارة بشكل صريح، ومن أمثلة ذلك الحظر الذي يفرضه مؤتمر التجارة الدولية في الكائنات المهددة على التجارة في مثل هذا النوع من الكائنات. والحظر الذي يفرضه مؤتمر حركة النفايات الخطرة عبر الحدود (Convention on the Transboundary Movement of Hazardous Waste)، على تصدير النفايات السُمّية من الدول الغنية -التي تنتج ٩٨٪ من مجموع النفايات السُمّية في العالم -إلى الدول النامية. والحظر الذي يفرضه بروتوكول مونتريال (Montreal Protocol) على التجارة في المواد الكيماوية التي تتسبب في تدمير طبقة الأوزون، و المنتجات التي تدخل هذه المواد في صناعاتها. ثانيا، تستخدم هذه المعاهدات وسيلة العقوبات التجارية أحياناً لتحقيق أهدافها. وهناك بعض الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف التي لا تتبنى سلاح العقوبات التجارية، إلا أن الكثير من هذه الاتفاقيات يطالب الدول بتبني سياسات تؤثر سلبا على سلعة معينة تنتجها إحدى الدول (مثل الإسبستوس). وهكذا نرى أن احتمال اصطدام الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف مع لوائح وقوانين منظمتي التجارة الدولية والجات كبير جدا.

ويُضاف إلى ذلك نزاعات قد نشبت الآن بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن قضايا لا تتصل بالتجارة. وكما سلف

القول، فقد استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مقررات منظمة التجارة العالمية لتقويض مساعي الحكومة اليابانية الهادفة إلى تعزيز قوانينها المتعلقة بجودة الوقود، حسبما تقضي مقررات بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) وبخلاف الوضع في منظمة التجارة العالمية –التي تمتلك آلية تنفيذ ذاتية –فإن اتفاقيات حماية البيئة تعرض التزامات تتعهد كل دولة من الدول الموقعة عليها، بتنفيذها. فمثلا، تقوم هذه الاتفاقيات بوضع قائمة تضم أنواعا معينة من الكائنات التي اتفقت الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات أنها عرضة لخطر الفناء. إلا أن هذه الاتفاقيات لا تملك محاكم خاصة لإنفاذ هذه المقررات، بل يتم فرضها وفقا للقوانين الداخلية لكل دولة من الدول الموقعة عليها. وهكذا فإن الكثير من التزامات الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقيات، يجري فرضها من خلال القانون الأمريكي للكائنات المهددة بالزوال Endangered Species Act وتحظر بنود هذا القانون استيراد الكائنات الواردة في القائمة التي حددتها الاتفاقيات البيئية الدولية، كما يهدد بفرض حظر على الدول التي تخرق هذه القوانين. وهناك دول أخرى لها قوانين مشابهة تستخدمها في تطبيق التزاماتها البيئية الدولية. لكن من الممكن لمثل هذه القوانين الداخلية، وقد حدث بالفعل، أن تُصنّف ضمن قائمة القوانين التي تعتبرها منظمة التجارة الدولية قيودا تجارية غير مشروعة.

إن لجان الفصل في النزاع التابعة لمنظمة التجارة العالمية لا تعتبر وجود الاتفاقيات البيئية الدولية شاهدا يدعم القوانين البيئية التي تُوصف بأنها تشكل خرقا لقوانين منظمة التجارة العالمية. هذا بالرغم من حقيقة أن القانون الدولي ينص على أن الالتزامات القانونية اللاحقة تنسخ الالتزامات القانونية السابقة، إلا في الحالات الاستثنائية[38] وفي حين تشتمل اتفاقية النافتا (NAFTA) على عدد محدود من البنود التي تعزز الاتفاقيات البيئية الدولية، إلا أن مثل هذه البنود تغيب تماما من منظمة التجارة الدولية وما تضمنته من اتفاقيات[39] ولا زالت منظمة التجارة الدولية واتفاقية الجات (GATT) ، تصدران أحكاما لها تأثيرات ضارة بالجهود الداخلية التي تبذلها الدول لتطبيق التزاماتها الناشئة من توقيعها على اتفاقيات حماية البيئة الدولية.